



Distr.
GENERAL

TD(X)PC/5
6 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة العاشرة

بانكوك، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠

الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال٧٧ والصين مشروع توافق آراء بانكوك

يتم تعميم الوثيقة المرفقة بناء على طلب سعادة السيد ناصر بن جلون - تويمي، الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بوصفه رئيساً للجنة التحضيرية للأونكتاد العاشر لمجموعة ال٧٧ وممثل البلد المضيف للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة ال٧٧ والصين الذي عُقد في مراكش، بالمغرب في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

مذكرة إحالة

سيادة الرئيس،

إن الاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في مراكش في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ قرر، كما تذكرون، تكليف اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ ٧٧ في جنيف بالشروع في مناقشات ومفاوضات مع سائر المجموعات الإقليمية والبلدان على أساس خطة العمل (PC/77(IX)/1) ومشروع توافق آراء بانكوك (PC/77(IX)/2)، مع مراعاة وجهات النظر التي أُبديت أثناء الاجتماع الوزاري التاسع.

وبصفتي رئيساً للجنة التحضيرية وممثلاً للبلد المضيف للاجتماع الوزاري التاسع، أشرف بإبلاغكم أن هذه اللجنة قد أكملت الآن استعراضها للنصين المعنيين على ضوء القرار الوزاري الذي اتخذ في مراكش وقررت إحالتهما، بصيغتهما كما نقحتهما اللجنة، إلى اللجنة التحضيرية الجامعة التي سينشئها المجلس، مع الطلب إلى هذه اللجنة النظر في استخدامهما كأساس للنص السابق للمؤتمر الذي سيعقد للأونكتاد العاشر.

ولذلك أغدو ممتناً لو عملتم على إصدار هذين النصين بوصفهما من الوثائق الرسمية للجنة التحضيرية التابعة للمجلس وإبلاغ اللجنة التحضيرية الجامعة بطلب اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

أرجو أن تتقبلوا، يا سيادة الرئيس، فائق آيات الاحترام.

ناصر بن جلون - تومي

الممثل الدائم للمغرب

رئيس اللجنة التحضيرية لمجموعة الـ ٧٧ للأونكتاد العاشر

سعادة السيد شاك مون سي

السفير

الممثل الدائم لسنغافورة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

رئيس مجلس التجارة والتنمية

مشروع توافق آراء بانكوك

نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المجتمعين في بانكوك، بتايلند،
للدورة العاشرة للمؤتمر،

اعترافاً منا بأن العولمة يمكن أن تكون قوة فائقة ومحركة للنمو الاقتصادي المنصف والتنمية،

وقد استعرضنا التجارب والدروس المستخلصة من تأثير العولمة على النمو والتنمية الاقتصاديين في العالم
منذ الأونكتاد التاسع، ولا سيما الأزمة المالية الآسيوية التي كانت لها آثارها السلبية البليغة على التجارة والنمو
الاقتصادي،

وإدراكاً منا لحقيقة أن العولمة لا تخلق التحديات والفرص فحسب وإنما تخلق أيضاً أخطاراً إن لم يكبح
جماعها ولم تدبر على النحو السليم،

واقتراناً منا بضرورة اعتماد وتوخي استراتيجيات إنمائية جديدة لتدبير عملية العولمة على النحو الذي
يجنب الآثار الضارة المترتبة على العولمة ويفيد جميع البلدان المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء،

نتفق ونعلن ما يلي:

العولمة وآثارها الإنمائية

١- لقد أظهر العقد الأخير من القرن العشرين أن الصعوبات التي ينطوي عليها أمر تسخير عملية التحرير
والعولمة لخدمة الجميع قد أسيء تقديرها. ونتيجة لذلك ظلت الفرص الجديدة للنمو والتنمية التي تم خلقها مستعصية
على العديد من البلدان. وزادت الأزمة المالية الآسيوية في إبراز حدود النظام الحالي، بل وأثرت على أكثر البلدان
النامية تقدماً وعرقلت بشكل خطير مكاسب التنمية التي تم تحقيقها بكد. كما ازداد ارتفاع أوجه التفاوت في توزيع
الثروات والمداخل داخل البلدان وفيما بينها.

٢- والعولمة لا تخلق التحديات وحسب وإنما توفر أيضاً فرصاً للبلدان النامية. فإذا تمت إدارتها على النحو
الملائم فإنه يمكن أن تكون قوة جبارة وحيوية للنمو والتنمية المنصفين. وهذا ممكن لأن العولمة عملية متواصلة
وهي، بصفتها تلك، قابلة للتغيير. وبداية خروج البلدان في جنوب شرقي آسيا من أزمة أثرت بشكل خطير على
نسيجها الاجتماعي وعلى قاعدة إنتاجها تحمل في طياتها دروساً مفيدة بهذا الخصوص. ثلاثة من هذه الدروس تتميز
عن البقية بشكل خاص: العودة إلى الاستقرار والنمو لم تكن نتيجة صيغة وحيدة موحدة؛ وقد كشفت آثار الأزمة

الاجتماعية الخطيرة عن أوجه ضعف هيكلية ومؤسسية على المستويين الدولي والوطني تحتاج إلى معالجة بثبات؛ والسياسات المحلية التصحيحية يجب تكميلها بتدابير دعم دولي ثابت.

سبيل المضي قدماً

٣- على مجتمع الأمم، ونحن في مطلع ألفية جديدة، أن يعيد النظر في الآليات والسياسات التي يقوم عليها سير الاقتصاد العالمي. ويجب أن تهدف إعادة التفكير هذه إلى زيادة تماسك النظام الاقتصادي العالمي وتحقيق توازنه كما يتسنى له توفير فرص ذات مغزى لجميع الناس في كل مكان لرفع مستويات عيشهم. والتجربة الأخيرة تشير إلى أنه لا بد من مناشدة ثلاثة أهداف بشكل خاص: جعل الأسواق تعمل بفعالية؛ وتأمين توزيع منصف لتكاليف ومنافع النمو؛ وخلق بيئة دولية ملائمة للتنمية.

٤- وفي حين أنه يُعترف حالياً بأن السوق آلية فعالة لتوزيع الموارد فإنه لا يمكن لنموذج التنمية الذي يقوم على وجه الحصر على قوى السوق أن يؤمن بمفرده تحقيق الأهداف الإنمائية. وبالتالي، على المجتمع الدولي أن يشجع ظهور نموذج تنمية جديد يشكل النمو والاستقرار والإنصاف ركائزه ويكون من شأنه أن يسهل اندماج البلدان النامية بشكل أكثر إنصافاً في الاقتصاد العالمي، مع إيلاء عناية خاصة لاحتياجات أضعف أفراد المجتمع الدولي. وما زالت أقل البلدان نمواً ومعظم البلدان في أفريقيا تعاني من قيود ضعف قدرات التوريد التي تضاف إليها بيئة اقتصادية دولية غير مؤاتية لتحذ من قدرتها على الإفادة من العولمة. وعكس اتجاه هذا الوضع الأليم في هذه البلدان يتطلب تعهداً جماعياً وتقاسماً للمسؤوليات.

الاستراتيجيات والتدابير

٥- على جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، المساهمة في النموذج الإنمائي الجديد من خلال تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية والدولية، وبشكل خاص السياسات والتدابير المحددة في خطة عمل بانكوك.

٦- أما على المستوى المحلي فعلى الحكومات أن تضع أطراً مؤسسية وللسياسات العامة تفضي إلى تشجيع التنمية المنصفة التي محورها الإنسان. وعليها بشكل خاص أن تتخذ التدابير اللازمة لخلق بيئة تتميز بالاستقرار في الاقتصاد الكلي أو الحفاظ على هذه البيئة؛ وأن تصحح أية أوجه نقص في السياسات الرامية إلى حفز الإنتاج والتجارة والاستثمار؛ وأن توفر إطاراً قانونياً وتنظيماً ملائماً وشفافاً. ويجب إيلاء العناية اللازمة لتعزيز تنمية القطاع الخاص/قطاع المشاريع. وبهذا الخصوص يجب أن تكون تنمية المهارات اللازمة للإفادة من العمليات الجديدة القائمة على المعرفة أولوية لذلك الغرض.

٧- وجهود فرادى البلدان وإن كانت حيوية إلا أنها غير كافية. ومن الأساسي أيضاً تكثيف التعاون الدولي، ولا سيما في مجالات التجارة والمالية والوصول إلى التكنولوجيا والدراية. ويحتاج الأمر بشكل خاص إلى اتخاذ تدابير من أجل ما يلي:

- تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتأمين التنفيذ الكامل لاتفاقات التجارة المتعددة الأطراف القائمة؛ والسهر على أن يستجيب مزيد التحرير لأولويات البلدان النامية، بما يحول دون أي ربط بين التجارة ومعايير العمل؛ ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في مجال التوريد وقدرتها على المنافسة ومدها، تحقيقاً لهذه الغاية، بمعاملة خاصة وتفضيلية؛ وتيسير وتبسيط عملية انضمام جميع البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية بأحكام وشروط تتناسب مع مستوى تنميتها؛
- تعزيز تعبئة الموارد الخارجية لأغراض التنمية؛ وإيجاد حلول دائمة لمشاكل الديون في البلدان النامية، وجعل الالتزامات في مجال خدمة الديون تتفق مع قدرات خدمة الديون؛ وعكس اتجاه الهبوط الحاد في المساعدة الإنمائية الرسمية، والانتقال بسرعة نحو تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية للأمم المتحدة؛ وإدخال التغييرات المناسبة في الهيكل المالي الدولي لتأمين قدر أكبر من التماسك والمشاركة الكاملة للبلدان النامية في عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية؛ واستنباط سياسات لمساعدة البلدان النامية على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه؛
- سد الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية عن طريق تحسين الوصول إلى التكنولوجيا؛ ووضع مبادئ ومبادئ توجيهية لتقاسم المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ ومساعدة البلدان النامية على اغتنام الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الأحيائية؛ وتعزيز تدابير بلد المنشأ التي تشجع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط تساهلية وتفضيلية؛ وتيسير تنمية الموارد البشرية.

٨- ويتمثل شرط أساسي لقيام عالم يسوده الرخاء والسلام والأمن في الشراكة الحقيقية القائمة على التضامن والحوار. ومن هذا المنظور فإن لآليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي أثراً إيجابياً يتمثل في تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلاً عن كونها تشكل أداة هامة للتنمية ولاندماج البلدان في الاقتصاد العالمي. ولا بد من بذل جهود متجددة لدعم فعالية هذه الآليات وتعزيزها.

٩- وعلى جبهة أوسع تتطلب الشراكة ذات المغزى بضعة ترتيبات مؤسسية أكثر شمولاً وديمقراطية من أجل صنع القرارات الاقتصادية الدولية التي من شأنها أن تؤمن إتاحة منافع العولمة للجميع على أساس منصف. وبالإضافة إلى ذلك، ولما كان نجاح جهود التنمية الدولية يتوقف على مراعاة جميع المتراهنين في اقتصاد عالمي أخذ في العولمة، لا بد أيضاً من التماس تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والعالم الأكاديمي، حيثما كان ذلك مناسباً.

اشتراك الأونكتاد

١٠- يُنتظر من الأونكتاد، بوصفه المحفل الرئيسي للأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، أن يقدم إسهاماً هاماً في السعي إلى تحقيق أهداف المجتمع الدولي الإنمائية المشتركة. وأهمية هذا الدور تزيد تأكيداً أوجه عدم التناظر الناشئة عن العولمة وما ينتج عنها من آثار على التنمية والتجارة والمالية. ويجب أن تتمحور مساهمة الأونكتاد حول ثلاثة مجالات رئيسية هي: القوى المحركة للعولمة والترابط والتنمية، والتجارة والتنمية؛ والاستثمار والتنمية. وسيظل العمل في هذه المجالات ممكناً من خلال ما يلي: البحث والتحليل في مجال السياسات العامة؛ وبناء التوافق في الآراء؛ وتوفير المشورة في مجال السياسات العامة، وتقديم المساعدة التقنية بما يرمي أساساً إلى بناء القدرات. وعلى الأونكتاد أن يعمل أيضاً على استنباط مبادئ توجيهية ومبادئ مناسبة بشأن المسائل الاقتصادية الناشئة.

١١- وعلى الأونكتاد أن يسهم، من خلال هذه الأنشطة التي هي متعددة الأوجه وإن كانت متكاملة، في تأمين التماسك العام للنظام الاقتصادي العالمي وجعله يفضي بشكل أكبر إلى مكافحة الفقر، والحد من اللامساواة داخل الأمم وبينها، وحماية حق الأجيال الحالية والمقبلة في حفظ البيئة، وتحقيق اندماج المرأة على أساس من المساواة، وخلق فرص العمل وإدماج المهمشين إدماجاً كلياً في الاقتصاد العالمي. ويجب أن يعطي عمله في جميع المجالات الأولوية لمنظور التنمية.

١٢- وفي هذا السياق، يمكن أن يضطلع الأونكتاد بدوره الإنمائي على أفضل وجه في السياق الأوسع لأسرة المنظمات والوكالات الدولية والاقليمية الإنمائية التوجه، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبناء على ذلك يجب مواصلة تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى على أن يكون التكامل والتماسك المبدئين التوجيهيين اللذين يتم الاسترشاد بهما بهذا الخصوص.

١٣- والدول الأعضاء في الأونكتاد إذ تضع في اعتبارها الفرص والمخاطر المحتملة الملازمة لعملية العولمة تتعهد بإقامة شراكة حقيقية من أجل التنمية ترمي إلى تشجيع قيام بيئة اقتصادية عالمية حيوية ومنصفة.

— — — — —